حقيه الملة قاهره للخصم لا يستطيع ردها ثم ذاك والاتيان اي
اخبار الله تعالى بوقوع الفساد بتقدير التعدد اي بالمحاجه
بمجموع امرين ثبوت الملة ثم اخبار الله تعالى بوقوع الفساد
بتقدير التعدد الثابت بالملة او علما عطف على قوله جبرا
اي او القطع بوقوع الفساد بتقدير التعدد لا من جهة الجبر بل
من جهة على توجيه العاده والعلوم العادية يحصل بها (القطع)
كالعلم حال الغيبة عن جبل عهدناه حجرا انه اي بانه حجرا (لان)
اي حال غيبتنا عنه لم ينقلب ذهبا مثلا وهي اعني العلوم المستنده
الى العاده داخلة في مسمى العلم الماخوذ فيه عدم احتمال النقيض
فقوله العلوم مبتدا خبره قوله داخله وكذا اي ولدخول العلم
العادي في مسمى العلم اجيب عن ايراد خروجه عن تعريف العلم بانه
صفة توجب لمحلها تمييزا لا يحتمل متعلقه نقيض ذلك التمييز
فانه قد اورد على تعريفهم العلم بذلك انه غير منعكس لانه يخرج
عنه العلوم العادية وهي المستنده الى العاده كالعلم بحجرية
الجبل في المثال السابق لاحتماله النقيض بجواز خرق العاده
مع انه اي العلم العادي علم اي داخل في مسمى العلم ومعدود
من اقسامه وقوله بان الاحتمال متعلق بقوله واجيب اي اجيب
عن الايراد المذكور بان احتمال النقيض فيه اي في العلم العادي
بمعنى انه لو فرض العقل خلافه لم يكن ذلك الفرض محالا
لان تلك الامور العادية ممكنة في ذواتها والممكن لا يستلزم فرض
شي من طرفيه محالا وذلك الاحتمال بهذا المعنى لا يوجب عدم

عدم الجزم

عدم الجزم المطابق للواقع بان الواقع الا ان خلاف ذلك الممكن
فرضه لان الاحتمال المنافي لهذا الجزم هو ان يكون متعلق التمييز
محتملا لان يحكم فيه المميز بنقيضه في الحال كما في الظن او في المال
كما في الجهل المركب والتقليد ومنشاوه ضعف ذلك التمييز اما لعدم
الجزم او لعدم المطابقة او لعدم استناده الى موجب وهذا
الاحتمال هو المراد في التعريف لا الاحتمال بالمعنى الاول فانتفوا
فيه اي في العلم العادي ثبوت الجزم والمطابقة للواقع والموجب
واعني بالموجب العاده القاضية التي لم يوجد قط خرمها وهي
احد اقسام الموجب في قولهم في تعريف العلم انه حكم الذهن الجازم المطابق
للواقع لموجب اذ الموجب الذي يستند اليه الجزم اما حس او عقل
او عادة وذلك اي ما ثبت فيه الجزم والمطابقة والموجب هو
معنى العلم القطعي بان الواقع كذا فيحصل اي فبسبب العاده التي
لم يوجد قط خرمها يحصل لنا العلم القطعي بان الواقع الفساد على
تقدير تعدد الالهة لان العاده المستمره التي لم يعهد قط
اختلالها في ملكين مقتدرين في مدينة واحده عدم الاقامه
على موافقة كل للاخر في كل جليل وحقير من الامور بل تابى نفس كل
منهما دوام الموافقة وتطلب الانفراد بالمملكة والقهر
للاخر فكيف بالالهين والاله اي والحال ان الاله يوصف باقصى
غايات التكبر كيف لا تطلب نفسه الانفراد بالملك والعلو على
الاخر كما اخبر الله سبحانه بقوله ولعلا بعضهم على بعض هذا
امر اذا توسل لاتحاد النفس خطر للتامل نقيضه اصلا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)